عدم المساواة لا يقبل التبرير

إذا أغفل صناع السياسات كفاءة توزيع الدخل، تكون العواقب وخيمة على كل من الأفراد والمجتمع

رودني رامتشاران
Rodney Ramcharan

نساء ريفيات في مالكونا، كينيا.

هل ينبغي أن يولي صناع السياسات اهتمامهم لاتساع فجوة عدم المساواة؟ أم يتعين عليهم أن يركزوا على تعزيز نمو الناتج – أي الناتج المحلي الإجمالي – اعتقادا منهم أن المدّ الصاعد يجعل كل المراكب تبحر؟ يتبين من النظرية الاقتصادية ومن مجموعة متزايدة من الأدلة التجريبية أن عدم المساواة لا بد أن يمثل شاغلا مهما للسياسات.

وتعد الولايات المتحدة مثالا على ذلك، فبعد خروجها من الكساد في عام ١٩٨٢، نعمت بواحدة من أطول فترات النمو الاقتصادي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية – لم يشبها سوى فترتين وجيزتين من التباطؤ الاقتصادي في مطلع التسعينات وفي عام ٢٠٠١. لكن ذلك لم يكن ازدهارا يتقاسمه الجميع. فحتى مع تسارع النشاط الاقتصادي إبّان ازدهار الإنترنت في التسعينات، كان هناك رابحون وخاسرون. والواقع أنه خلال سنوات الازدهار الخمسة والعشرين بين عام ١٩٨٢ وبداية الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٧، اتسعت فجوة عدم المساواة بصورة حادة في الولايات المتحدة. ففي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٤، ارتفعت الحصة الإجمالية للدخل المتحقق بعد دفع الضرائب التي حصل عليها أعلى ١٠ ٪ من أصحاب الدخول من ٧,٥٪ إلى ١٤٪ (مكتب الموازنة التابع للكونغرس، ٢٠٠٦). لكن البيانات الأكثر تحديدا على مدى فترة زمنية أطول تبين حدوث زيادة صارخة بقدر أكبر في عدم المساواة. ففي عام ١٩٧٦، لم يكن أعلى ١٪ من الأسر يكسب سوى ٩٪ من الدخل في الولايات المتحدة؛ وبحلول عام ٢٠٠٧، ارتفعت تلك الحصة إلى نحو ٢٤٪. وبالمثل، فإن مؤشر جيني – وهو مقياس شائع لعدم المساواة يبلغ صفرا إذا حصل الجميع على دخول متساوية، وواحدا إذا حصل شخص واحد على الدخل كله – ارتفع بنحو ٢٥٪ خلال نفس الفترة.

ويبلغ عدم المساواة مستويات أسوأ بكثير في عدد كبير من البلدان مقارنة بالولايات المتحدة. فقد حظيت جنوب أفريقيا أيضا بنمو قوي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، لكن عدم المساواة فيها ازداد سوءا بصورة كبيرة. فخلال تلك السنوات الخمس، ارتفع مؤشر معامل جيني في جنوب أفريقيا بنحو ١٢٪ ليبلغ ٠,٥٨، مما جعلها من أكثر البلدان اتساما بعدم المساواة في العالم.

ضريبة المخاطر

يمكن أن يكون لاتساع فجوة عدم المساواة في مجتمع ما تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة لكل من الأفراد، والمجتمع على نحو أعم. فالحياة محفوفة بالمخاطر، وعدم المساواة في الدخل يمكن أن يحدد كيفية إدارة الأفراد للمخاطر. فمشروعات الأعمال قد تفشل، وضعف الظروف الصحية قد يجعل العمل صعبا. وفي عالم تسوده أسواق متطورة لرأس المال – وأجهزة مصرفية يسهل الوصول إليها وفرص متوافرة للتأمين – يستطيع الأفراد أن يؤمنوا أنفسهم ضد المحن، إما من خلال مدخراتهم الخاصة أو بشراء عقود التأمين. ولكن مثلما أبرز الجدل الدائر مؤخرا حول الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، فإن فرص الحصول على الائتمان والتأمين مشوبة بالقصور في الاقتصادات المتقدمة. وهي حتى أكثر محدودية في الاقتصادات الأقل تقدما. ومحدودية هذه الفرص في الحصول على الائتمان تعني في كثير من الحالات أنه قد يتعين على الأفراد أن يتحملوا بالكامل معظم مخاطر الحياة – وتلك المسؤولية أشد وضوحا في الاقتصادات الأقل تقدما.

ولهذا، عندما تحدث صدمة معاكسة مثل المرض أو إخفاق مشروع للأعمال في مجتمعات يرتفع فيها مستوى عدم المساواة، قد لا تتوافر لقسم كبير من السكان إمكانية الحصول على الائتمان أو الثروة الشخصية اللازمين لتعويض الدخل الضائع أو التمهيد لتأثير الصدمة على الاستهلاك. ومن ثم، فعلى الرغم من أن نصيب الفرد من النمو الاقتصادي قد يكون آخذا في النمو، وهو مفهوم يقيس التغير في دخل الشخص العادي، قد يستمر اتساع فجوة الدخل مع حصول أكبر أصحاب الدخول على قدر أعلى نسبيا. ولهذا، فحتى مع نمو حصة الفرد من الدخل، فإن رفاهية معظم الناس قد تتغير أو تزداد سوءا بدرجة طفيفة حتى خلال مرحلة الازدهار.

وبالنسبة للمجتمع بأسره، فإن مزيجا من ازدياد عدم المساواة في الدخل ومحدودية فرص الحصول على ائتمان يمكن أن يعوق التنمية الاقتصادية. فالتعليم على سبيل المثال، يعد بصفة عامة مكونا رئيسيا من مكونات التنمية الاقتصادية. بيد أن الحصول على التعليم يستغرق وقتا طويلا ويحتاج إلى كثير من المال، بما في ذلك الدخل الذي يضحي به الفرد خلال الدراسة. وبالمثل، فإن العمل الحر مهم أيضا للتنمية، لكن تحويل فكرة العمل إلى مشروع أعمال فعلى كثيرا ما تقتضي استثمارا كبيرا في البداية. وهكذا، فإن تزايد عدم المساواة، الذي يترك كثيرين من السكان عاجزين عن تنفيذ هذه الاستثمارات، يمكن أن يرسي الأساس لنمو أضعف كثيرا. وإضافة لذلك، فإن المستويات المرتفعة من عدم المساواة يمكن أيضا أن تزيد مطالبة المحرومين بإعادة توزيع الدخل – ربما من خلال أساليب يُحتمل أن تكون غير فعالة لمدفوعات التحويلات أو الضرائب– الأمر الذي يمكن أن يسفر عن تراجع النمو. وممارسة الضغوط من أجل اتباع سياسات غير كفء يمكن أن تتخذ أشكالا أكثر إغراء. فعلى سبيل المثال، تذهب دراسة راجان Rajan (٢٠١٠) إلى أن السياسيين في الولايات المتحدة ربما استهوتهم فكرة دعم سياسات تكتنفها مخاطر اقتصادية مثل الإفراط في توسع الائتمان المصرفي للمساعدة على تحسين تكاليف الرفاهية المترتبة على اتساع فجوة عدم المساواة، ويمهدوا بذلك الطريق أمام ركود ائتماني مدمر.

العواقب السياسية

لكن ربما كانت التكلفة الأشد ضررا لعدم المساواة هي تأثيرها على النظام السياسي. ففي المجتمعات التي تتسم باتساع فجوة عدم مساواة، لا تسيطر أقلية صغيرة من السكان على حصة كبيرة من الموارد الاقتصادية فحسب، بل يرجح أيضا أن تنظم صفوفها بطريقة أكثر فعالية وتعمل كصوت واحد متماسك في العملية السياسية. بعبارة أخرى، يمكن للقطاعات الغنية من السكان أن تعمل بصورة جماعية بسهولة أكبر مما تستطيعه الفئات الأكثر فقرا في المجتمع. ويمكن لهذا المزيج من الموارد الضخمة والعمل الجماعي الفعال أن يمنح الأغنياء صوتا أكبر مما ينبغي في العملية السياسية، مما يمكن أن ينشئ السياسات الاقتصادية التي تفيد الأقلية على حساب الأغلبية.

ولنتناول مسألة توفير السلع العامة مثل التعليم. فنظرا لما للتعليم من قيمة اجتماعية كبيرة، تجعل حكومات كثيرة انتظام الأطفال في المدارس إلزاميا حتى مرحلة معينة؛ وتمول التعليم العام من خلال فرض الضرائب. ولكن في حين يستفيد الأشخاص الأقل حظا من مكاسب الرخاء على نحو غير متناسب من التعليم العام، فإن تكلفته غالبا ما يتحملها أصحاب الدخل الأعلى الذين يؤثرون عدم الالتحاق بنظام التعليم العام في أغلب الأحوال، ومع ذلك يجب عليهم دفع الضرائب. ومن ثم، فإن المستويات المرتفعة من عدم المساواة التي تدعم الصوت السياسي للأغنياء على حساب من هم أدنى منزلة في مراتب توزيع الدخل يمكن أن تسفر عن نقص تمويل التعليم وسلع عامة مهمة أخرى (دراسة رامتشاران Ramcharan, 2010). وفي الواقع، ذهب بعض الاقتصاديين إلى قول إنه نظرا لأن التعليم يفيد في المقام الأول أنواعا معينة من الإنتاج مثل الصناعة التحويلية، فإن النخب المالكة للأراضي في بعض البلدان ربما أقنعت الحكومات بأن تحجب تمويل المدارس العامة عن عمد، مما يؤخر التنمية الاقتصادية (دراسة Galor, Moav, and Vollrath, 2009).

ومن ناحية أخرى، تمثل سياسات القطاع المالي مجالا آخر يمكن فيه لعدم المساواة والاستئثار السياسي أن يؤخرا التنمية الاقتصادية. وتعد منافسة الأسواق علامة على وجود نظام مالي متطور. وفي مثل هذا النظام، تكون الأسواق مفتوحة وتنافسية ويستطيع الأفراد الحصول على الائتمان بسهولة. لكن الوافدين المحتملين إلى السوق يمكن أن يهددوا الريع الاقتصادي والسلطة السياسية لأنشطة الأعمال المسيطرة. ومن ثم، ففي المجتمعات التي يرتفع فيها عدم المساواة، يستطيع هؤلاء المسيطرون، وهم النخبة الاقتصادية غالبا، أن يستخدموا العملية السياسية بسهولة أكبر لاعتراض التنمية المالية. فالمصالح المتركزة مثلا، تستطيع أن تضغط من أجل تمرير تشريع مالي تقييدي، كما شوهد في المعارك التي دارت في الماضي على العمل المصرفي في الولايات المتحدة (راجع دراسة Rajan and Ramcharan, 2010a and, 2010b). أو قد تمارس هذه الجماعات ضغوطا لإبقاء البنوك تحت سيطرة الدولة، مع توجيه الإقراض لبضع شركات مرتبطة ببعضها. وفي كلتا الحالتين، فإن الضرر المصاحب الذي يلحق بالاقتصاد يمكن غالبا أن يكون شديدا مع استمرار بقاء الشركات التي تفتقر إلى الكفاءة وتباطؤ الابتكار. وبالطبع، بمجرد أن تحل مجموعة تتألف من النخبة مشكلة العمل الجماعي وتتعلم كيفية التأثير على العملية السياسية، فإن تأثيرها يمكن أن يمتد إلى أبعد من ذلك. وتذهب دراسة Alston and Ferrie (1993) مثلا إلى أنه حتى جاء الوقت الذي جعلت فيه ميكنة إنتاج القطن المزارعين غير الماهرين زائدين عن الحاجة في الأربعينات، كانت مجموعة صغيرة من أصحاب الأراضي الجنوبيين تستغل نفوذها في الكونغرس لتأخير تطوير نظام الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة للإبقاء على سيطرتها المحكمة على العمال غير الماهرين.

الرفاهية الاجتماعية معرضة للخطر

يمكن القول إجمالا بأنه عندما يكون النمو الاقتصادي إيجابيا، قد يغدو المجتمع أيسر حالا مقارنة بالماضي. لكن السياسات الاقتصادية التي تركز ببساطة على معدلات النمو المتوسطة يمكن أن تكون ساذجة على نحو خطير، خاصة في البلدان التي ترتفع فيها المستويات الموجودة من عدم المساواة. ذلك أن تكاليف ازدياد عدم المساواة على رفاهية المجتمع يمكن أن تكون جدّ مرتفعة، خاصة عندما تكون أسواق الائتمان غير متطورة، ويمكن أيضا أن تحدّ من استثمارات رؤوس الأموال المادية والبشرية التي تعزز النمو، وتزيد الدعوة إلى إعادة توزيع قد لا تفتقر إلى الكفاءة. لكن اتساع فجوة عدم المساواة يمكن أن يؤدي أيضا إلى تغيير العملية السياسية، مانحا الأغنياء صوتا أكبر نسبيا من صوت الغالبية الأقل تجانسا. ويمكن لهذا الاختلال في القوى أن ينتج سياسات ومؤسسات اقتصادية تفيد القلة على حساب المجتمع الأكبر. ويمكن لهذه السياسات بدورها أن تزيد التواء منحنى توزيع الدخل وتسبب تحجر النظام السياسي، وأن تفضي حتى إلى عواقب سياسية واقتصادية أشد خطورة في الأجل الطويل. ■

رودني رامتشاران خبير اقتصادي أول في الإدارة الأفريقية بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Alston, Lee, and Joseph Ferrie, 1993, "Paternalism in Agricultural Labor Contracts in the US South: Implications for the Growth of the Welfare State," American Economic Review, *Vol. 83, No. 4, pp. 852–76.*

Congressional Budget Office (CBO), 2006, Historical Effective Federal Tax Rates: 1979–2004 *(Washington, December).*

Galor, Oded, Omer Moav, and Dietrich Vollrath, 2009, "Inequality in Land Ownership, the Emergence of Human-Capital Promoting Institutions, and the Great Divergence," Review of Economic Studies, *Vol. 76, No. 1, pp. 143–79.*

Rajan, Raghuram, 2010, Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

———, and Rodney Ramcharan, 2010a, "Land and Credit: A Study of the Political Economy of Banking in the United States in the Early 20th Century," Journal of Finance, *forthcoming.*

———, 2010b, "Constituencies and Legislation: The Fight over the McFadden Act of 1927" (unpublished).

Ramcharan, Rodney, 2010, "Inequality and Redistribution: Evidence from U.S. Counties and States, 1890–1930," Review of Economics and Statistics, *forthcoming.*